التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن: الأسباب والنتائج المتوقعة

د. أسامة محمد عبيدات
كلية العلوم التربوية - الجامعة الهاشمية
الأردن

أ. أسماء خليل محمد
مدرسة الحسين الثانوية الشاملة للبنات
الزرقـاء - الأردن

ملخص

هدفت الدراسة لاستطلاع التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن، ودراسة أسبابه والتعرف على النتائج الإيجابية والسلبية التي قد تنتج عن تطبيق الخصخصة.

ومن أجل جمع البيانات تم تصميم أداة للدراسة عبارة عن استبانة اشتملت على ٦٢ فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات. وتكون مجتمع الدراسة من (٥٧) إدارياً من مستوى مدير تربية ومساعدين للمدير و(٣٩٠) معلماً ومعلمة في وزارة التربية والتعليم.

وبينت النتائج أن أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم هي: استفادة الأهل من البرامج النوعية التي يقدمها القطاع الخاص، وتوفير جو آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم، بالإضافة لانخفاض درجة الرضا عن برامج التعليم في القطاع العام. أما أهم النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم فهي تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس والتدريسية للمعلمين وزيادة مقدرة النظام التربوي الأردني على المنافسة الدولية. وكان تسرب المعلمين الأردنيين من المهنة وزيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من أبرز النتائج السلبية للخصخصة. وفي النهاية قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لصانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار في الأردن.

المقدمة

يعد موضوع الخصخصة من المواضيع المطروحة للنقاش على المستوى العالمي سواء من الناحية الإدارية أو الاقتصادية؛ حيث إن العديد من دول العالم تواجه صعوبات اقتصادية وأخرى في نمو حجم المصروفات للقطاع العام وعجز الموازنات العامة وتدني مستوى الكفاءة في الخدمات العامة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج هذه المشاكل.

في وقت طغى توجه الخصخصة على كثير من مناحي الحياة خاصة قطاع الخدمات الأساسية وفي مقدمتها التعليمية، ظهر في السنوات الأخيرة ما يعرف بصناعة التعليم وسط دراسات كثيرة تؤكد عدم قدرة الدول بما فيها الغنية والكبرى والمتقدمة على الاستمرار في تمويل التعليم والإنفاق على كل كبيرة وصغيرة فيه، في وقت أكدت دراسات وبحوث وجود تحديات مستقبلية تواجه العديد من الدول وفي مقدمتها ارتفاع تكلفة التعليم المتسارعة إثر الزيادة المطردة في أعداد الطلبة. وللخروج من تلك المشكلة أو للحد من خطورة تفاقمها قامت العديد من الدول بالبحث عن مصادر تمويلية أخرى (غير حكومية) تخفف العبء التمويلي على كاهل الدولة من جهة، وتعمل على توسيع فرص التعليم لمواجهة شدة الطلب الاجتماعي عليه من جهة ثانية ومواجهة الحاجة إلى تحسين التعليم في المدارس العامة من جهة ثالثة.

الخصخصة في الأردن مفهوم حديث بدأ تنفيذه في مجتمعنا، ولا عجب في ذلك فهي وسيلةٌ لتحقيق الهدف الاقتصادي المتمثل بزيادة إيرادات الخزينة، الأمر الذي يعالج العجزَ أمام الإنفاق المتنامي الناجم عن تلبية حاجات دوائر الدولة أو طلبات نواب الأمة. كما تعمل الخصخصة على جذب رأس المال الخارجي والاستثمارات الحاملة والناقلة للمعرفة والتكنولوجيا إضافة إلى تشجيع رأس المال الأردني الهارب في الأسواق المالية والنقدية الدولية، ولا ننسى معاناة غالبية مؤسسات القطاع العام المنتجة للسلع والخدمات من انخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة الحقيقية للخدمات والسلع، وأن النفع العام يقضي رفع كفاءة هذه المؤسسات وتقليل خسارتها وزيادة أرباحها، فالخصخصة كما يدعي قندح (١٩٩٦)، ترفع المنافسة في السوق الاقتصادي وتقلل الاحتكار، وتزيد الكفاءة الاقتصادية وتخفف العجز من خلال زيادة السيولة لدى الخزينة. وقامت الحكومة الأردنية بتبني برنامج وطني للخصخصة يأخذ بعين الاعتبار الجدوى والمسوغات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، ويحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص، ويقسم دوريهما (دهَّال، ١٩٩٧).

لقد جاءت عملية الخصخصة في الأردن جزءاً من حزمة اقتصادية متكاملة تبنتها الحكومة منذ بداية التسعينات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعليه

فإن توجها نحو الخصخصة لم يأت من فراغ، ولم تكن هذه العملية ترفاً اقتصادياً أو محاكاة لتجارب دول أخرى، وإنما فرضتها ظروف الاقتصاد الوطني والمستجدات الاقتصادية العالمية، التي نتأثر بها باعتبارنا جزءاً من هذا العالم بالإضافة إلى تحقيق أهداف اقتصادية متعددة (الفانك، ٢٠٠١).

أهداف الدراسة

يمكن عرض أهم أهداف الدراسة بما يلي:

١ - التعرف على الأسباب التي يمكن أن تدفع إلى خصخصة التعليم في الأردن.

٢ - التعرف على الآثار السلبية والايجابية التي قد تنتج في حال تم خصخصة التعليم في الأردن.

٣ - الوصول إلى توصيات ومقترحات عملية تساعد صانعي السياسة التعليمية في الأردن على أخذها بعين الاعتبار في حال تم التوجه نحو خصخصة التعليم.

مشكلة الدراسة

يعاني التعليم في الأردن من مجموعة من الصعوبات والعقبات، أهمها قلة الموارد وارتفاع كلفة الخدمات التعليمية والتربوية بسبب النمو الكمي والتطور النوعي لهذه الخدمات، ونتيجة لذلك كان لابد من زيادة حجم الإنفاق على التعليم بمراحله ومستوياته ومجالاته المختلفة، الأمر الذي تعجز خزينة الدولة عن الاستمرار في تلبيته لمحدودية مصادرها. ويتطلب هذا الوضع وضع الخطط والسياسات التربوية الناجحة والبدائل والحلول التي تكفل استمرارية المصادر التمويلية مع المحافظة على المسيرة التربوية وحمايتها من التعثر والتراجع وتدني المستوى. وإحدى هذه البدائل التي تم اللجوء إليها في العديد من الدول هي خصخصة التعليم.

وتعتبر خصخصة التعليم عملية تحمل أبعاداً متعددة، فالخبراء يؤكدون أهمية دراسة الأبعاد والعوامل المحلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والقانونية عند التفكير باستراتيجية الخصخصة وتنفيذها ومن هنا تبلورت الحاجةُ إلى دراسة استطلاعية حول التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن، ودراسة أسبابه مع الوقوف عند نتائجه المتوقعة. ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة الحالية، لتجيب عن الأسئلة التالية:

١ - ما الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

٢ - ما النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

٣ - ما النتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها دراسة مستقبلية، وفيما ستقدمه من معرفة حول خصخصة التعليم خاصة إذا ما علمنا بأنه وعلى حسب تتبع الدراسات السابقة لم يسبق دراسة هذا الموضوع في الأردن. وهنا تبرز أهميتها في توضيح وكشف الأسباب التي تبعث إلى خصخصة التعليم والاحتياجات التي يتوقع أن تلبيها من جهة، وتوضح أضرار ومحاذير تطبيقها من جهة أخرى. وبالتالي فإنها تفتح الباب لمعرفة مسبقة جيِّدة ووضع أساس معرِّفي بنّاء مفيد عند التطبيق، ويمكن لهذه الدراسة أن تفيد واضعي السياسة التعليمية وكذلك الجهات المانحة عند تبنيها لأي مشروع تربوي إصلاحي.

مصطلحات الدراسة

الخصخصة: اعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعة إدارتها على أسس تجارية (الهيئة العامة للتخاصية، ٢٠٠٠).

خصخصة التعليم: تعرَّف خصخصة التعليم في هذه الدراسة على أنها

نقل ملكية ومسؤولية المؤسسات التعليمية العامة (المدارس) إلى القطاع الخاص. وهذا النقل إما أن يكون كاملًا بحيث لا يكون للدولة دور فيه، وفي هذه الحالة يقوم الأهل بدفع كامل نفقات تعليم أبنائهم أو نقلاً جزئياً بحيث تتقلص أنشطة الدولة في إدارة التعليم والإشراف عليه، ويقوم بمهامها قطاع خاص بهدف تحسين نوعية وكيفية تقديم الخدمات التعليمية مع التركيز على المحافظة على مجانية التعليم (المانع، ٢٠٠٣).

المدارس الخاصة: هي المدارس التي يملكها بالكامل ويديرها القطاع الخاص مع إشراف وزارة التربية عليها إدارياً وفنياً وتشمل المدارس الربحية وغير الربحية.

الأدب النظري

تمويل التعليم

إن التعليم سلعة تنتج وتستهلك في خضم ظروف اجتماعية معقدة تفرض على المجتمع عدم المخاطرة في ترك شؤونها عرضة لمبدأ العرض والطلب القائم على المنفعة أو المصلحة الشخصية، وإنما لابد أن يبحث عن الأفضل والأعلى جودة، وهذا المبدأ لا يتفق في كثير من الأحيان مع المصلحة العامة، ولهذا انقسم المهتمون باقتصاديات التعليم إلى مؤيدين للتمويل العام ومؤيدين للتمويل الخاص، ويقدم كلٌّ من الفريقين ما يراه مناسباً من مبررات.

مبررات التمويل العام للتعليم

يقدم مؤيدو التمويل العام للتعليم سلسلة من الحجج ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي تبرر تأييدهم للتمويل العام. وأهم هذه الحجج أن التمويل العام للتعليم كما يقول خصاونه (١٩٩٥) والزعبي (١٩٩٧) يتيح للدولة إمكانية توجيه التعليم بشكل أكثر نجاحاً نحو الفروع والتخصصات التي تعتبر ذات أولوية للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلد ما، بحيث تكون محتويات المناهج والأنشطة التعليمية محققة لمبادئ وأهداف الأنظمة السياسية

والاجتماعية السائدة. ومبرر آخر هو عدم ملاءمة شروط السوق لتقديم خدمة التعليم حيث تتعلق عدم ملاءمة شروط السوق بخصائص رأس المال البشري المكتسب بالتعليم والتدريب أو الخبرة تعلقاً جذرياً كاملاً. فالمستثمر يستطيع أن يقترض من سوق الائتمان لشراء رأس المال المادي، وبيعه سداداً لدين في حالة العجز عن أدائه لأي سبب من الأسباب، بينما لا يمكن له إعادة بيع رأس المال الإنساني لتسديد دينه إذا ما استثمر في العنصر البشري. من هنا يمكن تفسير ضعف أو عدم إقبال القطاع الخاص على الاستثمارات الكبيرة في التعليم المدرسي العام، مما يعزز مبررات تدخل الحكومات للاستثمار فيه عن طريق تسهيل الوسائل الممولة له ليسدَّ النقص الحاصل في شروط سوق المال والائتمان المتعلقة بالتعليم وبرأس المال الإنساني (الأحمد، ٢٠٠٠).

ومما يبرر كذلك تدخل الدولة في تمويل التعليم والإشراف عليه نقص المعلومات المتعلقة بكلفة ونوعية التعليم الواجب توفيرها للأسر لاتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتعليم أبنائها خاصة في مراحل التعليم المدرسي، فهناك أسر كما يقول عمار (١٩٩٧) والزعبي (١٩٩٧) يسهل عليها الحصول على مثل هذه المعلومات واستغلالها لمصلحة تعليم أبنائها بينما لا تتمكن العديد من العائلات من الطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا من الحصول على مثل تلك المعلومات، الأمر الذي يحتم على الدولة توفيرها ونشرها وتزويد العائلات بها بمختلف وسائل الإعلام، مما يساعد جميع طبقات المجتمع في الاستفادة من خدمة التعليم بصورة قد تكون متكافئة. كما يعتبر التناقض بين مصالح الأفراد والمجتمع فيما يتعلق بالفوائد الناجمة عن الإنفاق على التعليم أحد مبررات التمويل العام للتعليم، وذلك لأن الفوائد العائدة للمجتمع أكبر بكثير من الفوائد العائدة للفرد نتيجة للتعليم الأمر الذي يؤكد ضرورة تقديم الدعم الحكومي له تجنباً لنقص الاستثمار الخاص أو الفردي فيه. ويقول علي (١٩٩٨) أن ترك مهمة تمويل التعليم للقطاع الخاص وللأفراد قد يؤدي الى حرمان غير المقتدرين من الحصول على التعليم أو بالأحرى يؤثر على العدالة الاجتماعية، مما يترك آثاراً سلبية ضارة على المجتمع ككل ولهذا يجب على الحكومة أن تبقى مسئولة عن تمويل التعليم.

مبررات التمويل الخاص للتعليم

يرى مؤيدو التمويل الخاص للتعليم أن هناك مبررات أهمها أن التعليم الحكومي أو العام ذو مستوى أدنى من التعليم الخاص ولا يناسب حاجات الجميع كبعض الطبقات الاجتماعية والفئات العرقية والدينية، وأن الكفاءة، كما يبين عابدين (٢٠٠٠)، في تقديم الخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم تزداد عندما يتولاها القطاع الخاص الذي يخضع للمنافسة والاستجابة الكبرى لرغبات أولياء الأمور. كما أن تحمل مسؤولية كلفة التعليم من قبل المتعلمين يمكن أن يؤدي إلى زيادة الدافعية لدى المتعلمين نتيجة زيادة إحساسهم بالمسؤولية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الكفاية الداخلية التي تتمثل في انخفاض معدلات الرسوب والتسرب، كما يؤدي إلى التحسين النوعي لمخرجات النظام التعليمي (الأحمد، ٢٠٠٠؛ المصري، ٢٠٠٣). ومن المبررات أيضاً هو أن جعل التعليم مجانا لا يؤمن عدالة التوزيع بين الأغنياء والفقراء، إذ تشير الدراسات كما يقول بدر (١٩٩١) إلى أن أبناء الطبقات الغنية يستفيدون من مساعدات التعليم في الدول النامية بقدر ستة أضعاف ما يستفيده أبناء الطبقات الفقيرة. وأخيراً؛ يرى البعض أن التعليم العام الذي تقوم به الدولة ما هو إلا وسيلة لصب عقول الناس في قالب واحد يحظى برضا السلطة العليا، لذلك لا يجوز أن يكون هناك نظام تعليمي تضعه الدولة وتشرف عليه. وترى أبيض (١٩٩٧) أنه إذا كان لابد من هذا النظام فليكن واحداً من تجارب مختلفة ويكون الغرض منه في هذه الحالة توفير المثال الحسن وشحذ الهمم للوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة.

يلاحظ من خلال استعراض الآراء السابقة أن رسم السياسة التعليمية وتخطيط المناهج من الأمور السيادية التي ينبغي أن تظل بيد الحكومات والدول. إلا أن البعض لا يمانع من مشاركة القطاع الخاص في ظل الخصخصة وإن اختلفت مساحة هذه المشاركة؛ فالحكومة والقطاع الخاص يتحملان مسؤولية التعليم، غير أنه على الدولة القيام بعملية التخطيط للتعليم والإشراف عليه في مرحلة الخصخصة. وهنا لابد للدولة أن تنتقل من التخطيط الإلزامي الذي ينفذ بالأمر من خلال أجهزة الدولة، إلى التخطيط الدلالي حيث يكون

تدخل الدولة في التعليم غير مباشرٍ عن طريق رسم السياسات المؤدية لحفز الأفراد نحو تحقيق الأهداف التي تتفق ومتطلبات التنمية.

ويؤكد علي (١٩٩٨) أن هذا الأسلوب لا يعني بحال من الأحوال غياب الدولة عن الساحة، وإنما يهدفُ إلى حدوث تغير في مضمون التدخل الحكومي وليس في مبدأ التدخل; فالدولة لا تقوم بإنتاج السلع والخدمات "بما فيها خدمات التعليم" إلا حينما تكون هنالك أسباب واضحة وقاطعة تدعو إلى ذلك فحسب وإنما تمارس السلطات التنظيمية والرقابية التي تهدفُ إلى إزالة عيوب آليات السوق سواء نشأت عن عدم توافر شروط المنافسة الفاعلة أو عن وجود أسباب خارجية ايجابية أو سلبية.

أشكال الخصخصة في التعليم

يذكر فتز وبيرز (Fitz & Beers, 2002) عدداً من أشكال خصخصة التعليم المطروحة ومن بينها:

* التعاقد (Contracting out): وفي هذا الشكل توقع المدارس الحكومية عقوداً مع جهات خاصة بحيث تقوم الأخيرة بتقديم خدمات معينة مثل: النقل وتقديم الوجبات وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وصيانة المباني وما شابه ذلك.

* نظام القسائم أو الكوبونات (Vouchers): وفيه تقدم الحكومة لذوي الطلاب قسائم بقيمة مالية محددة لكل من هو في عمر الإلتحاق بالمدرسة وحتى انتهاء الطالب من دراسته. وبالحصول على هذه القسائم يتمكن الأهل من اختيار المدرسة التي يريدون حتى لو كانت خارج منطقتهم التعليمية، بحيث تتناسب رسوم هذه المدرسة مع القسيمة التي حصلوا عليها. ويمكن للأهل أيضاً في هذا الشكل اختيار مدرسة ذات رسوم أعلى، على أن يتحملوا الفرق في التكلفة.

* الإحلال (Take-Over): وفي هذا النوع تتعاقد الحكومة مع قطاعات خاصة مقابل رسوم معينة، تقوم فيها القطاعات الخاصة بإدارة المدارس وتنظيم شؤونها.

* مدارس الميثاق أو المعاهدة (Charter Schools): الهدف من إنشاء هذه المدارس هو خلق بديل للمدارس الحكومية; فهي مدارس لها حريتها الذاتية ولكن بالمقابل تتحمل المسؤولية عن نتائجها، وفي هذا النوع من المدارس تمنح المدرسة استقلالاً في أنظمتها وميزانيتها وتتحرر بموجب هذا الاتفاق من قيود الدولة المتمثلة بالأنظمة والقوانين المطبقة على المدارس العامة. والميثاق أو المعاهدة عبارة عن عقد يصف الطريقة التي ستعمل بها المدرسة، والخطوط العريضة للمنهاج، وكيفية تقييم النتائج.

* رصيد الضرائب (Tax-Credit): وفيه تقوم العائلات التي لها أبناء في سن المدرسة بدفع ضرائب يتم احتسابها كرصيد للإستفاده منها في رسوم التعليم.

* امتلاك القطاع الخاص للمدارس: تمتلك قطاعات أهلية خاصة المدارس وتعمل على إدارتها ويعد هذا النوع من الخصخصة الأكثر انتشاراً في التعليم.

هذا عرض مبسط لأشكال خصخصة التعليم. ويهدف هذا التعدد في أشكال خصخصة التعليم إلى البحث المستمر عن وسائل وطرق أفضل لتقديم خدمات تعليمية مثلى مع الحفاظ على مجانية التعليم في كثير منها (Murphy, 1996).

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

في دراسة نظرية قام بها الأحمد (٢٠٠٠) بيّن أن تمويل التعليم والإنفاق عليه أصبح يشكل اليوم عبئاً كبيراً يثقل كاهل القسم الأعظم من بلدان العالم، الأمر الذي حمل المختصين على القيام بدراسات واسعة لإيجاد حلول ملائمة لمشكلة التمويل دون التضحية بالمستوى العلمي والتربوي المطلوب، وقدمت الدراسة بدائل عدة لتمويل التعليم العام كأن يتم تمويل التعليم من خلال الكوبونات أو القسائم (vouchers). وبهذا يستمر التمويل الحكومي للتعليم ولكن الموارد المالية ستذهب إلى المؤسسات التعليمية التي يختارها الأهل لجودتها، وقد تمول القسائم من المؤسسات الإنتاجية التي يعمل بها الآباء فتكون على شكل منح لتعليم أبناء العاملين لديها،

مساعدة لهم وتقديراً لجهودهم. ويتلقى الطالب المساعدة في هذه الحالة وتزداد المنافسة بين المؤسسات التعليمية لجذب الطلاب.

وتتبنى دراسة رحمة (٢٠٠٢) موقفا مشجعاً وداعماً للاستثمار في المجال التربوي انطلاقاً من أن التعليم الخاص في دول الخليج لا يزال محدود الانتشار وغير متوافق مع الطلب الواسع المتزايد على التعليم، وأن القطاع الحكومي في هذه الدول قد وصل في قدرته على تحمل أعباء التعليم ومجانيته إلى حد يصعب معه تلبية جميع الاحتياجات التعليمية المتزايدة. كما أن التوسع في التعليم الخاص سيؤدي إلى زيادة فرص العمل للخريجين في مجال التربية والإدارة التربوية وكذلك في مجال الصناعات التعليمية وما يتصل بها.

أما دراسة المانع (٢٠٠٣) فهدفت إلى تحديد اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم فيها. وبلغت عينة الدراسة (٢٨٠) فردا، منهم (١٥٩) مشرفاً تربوياً و (٥٥) إدارياً و(٦٦) أكاديمياً. وأظهرت الدراسة أنه يتوقع من الخصخصة تلبية احتياجات مادية وأكاديمية تمثلت بحل مشكلات تمويل التعليم وتطوير الخدمات التعليمية وتنويع برامج التعليم ورفع كفاية المؤسسات التعليمية، وأخرى إدارية وتنظيمية تمثلت بالحاجة للسرعة في إنجاز القرارات وتسهيل إدخال التجديدات والإصلاحات التربوية والمرونة في صياغة الأنظمة والتقليل من الإجراءات المعقدة، والحد من تدخل الحكومة.

وفي دراسة أجراها المصري (٢٠٠٣) في الأردن هدفت الى دراسة التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي في الأردن، خلصت إلى بعض الاقتراحات منها توفير بدائل تمويلية للتعليم بشكل عام والعالي بشكل خاص لمواجهة العجز المتنام بسبب زيادة أعداد الدارسين والارتفاع المستمر في كلفة التعليم، نظام القسائم أو الكوبونات حيث يتولى القطاع الخاص جوانب الإدارة والتنفيذ للخدمات التعليمية بينما يتولى القطاع العام تمويل هذه الخدمات، عن طريق منح المدارس بطاقة خاصة تمنحه حق الالتحاق بالمؤسسة التعليمية التي يختارها حسب رغبته. ومن مزايا هذا النظام، أن المؤسسات التعليمية تتنافس

بتقديم خدمات ذات نوعية عالية لجذب الدارسين وفي غياب المنافسة فإن هذا النمط من التمويل قد يؤدي إلى تدني النوعية.

أما السعافين (٢٠٠٥)، فقد أجرت دراسة حول خصخصة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة وهدفت إلى البحث عن تباين أداء المعلمين في المدارس الخاصة عنه في المدارس الحكومية. واعتماداً على مستوى تحصيل الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة، خلصت الدراسة إلى أن تحصيل الطلبة في المدارس الخاصة كان أفضل. كما بينت النتائج إلى أن تفوق أداء المعلم في المدارس الخاصة عنه في المدارس الحكومية كان له أثر واضح في تحصيل الطالب.

تكونت عينة الدراسة من (١١٦) معلماً ومعلمة يدرسون الصفين الثاني والثالث الأساسيين، وانقسم أفراد العينة مناصفة ما بين المدارس الخاصة والحكومية. خلصت الدراسة إلى أن هنالك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠١) بين تحصيل الطلبة في كل من المدارس الحكومية والخاصة، وكانت النتائج لصالح المدارس الخاصة. كما بينت النتائج إلى أن تفوق أداء المعلم في المدارس الخاصة عنه في المدارس الحكومية كان له أثر واضح في تحصيل الطالب. وأشارت كذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠١) بين مستوى تحصيل الطلبة تعزى إلى جنس المعلم أو المؤهل العلمي أو الخبرة. وكان من توصيات الدراسة أنه على الحكومات والدول الأخذ بمبدأ الخصخصة والتدخل بصورة غير مباشرة عن طريق رسم السياسات العامة للتعليم، وترك أمر تنفيذ وصياغة الجزئيات للأجهزة الفنية من الحكومة والقطاع الخاص مع الإشراف والمتابعة لضمان تحقيق الأهداف العامة للتعليم والمخطط لها، كما أنه من حق من يساهم في التعليم إبداء رأيه المشاركة في صياغة المناهج.

الدراسات الأجنبية

في دراسة حول تطبيق برنامج خصخصة المدارس باستخدام الكوبونات أو القسائم في ميلاووكي في الولايات المتحدة الأمريكية أجريت من قبل راوس

(Rouse, 1998)، وبيّن أن هذا البرنامج وجد ليعالج مشكلة غياب جودة التعليم في المدارس الحكومية. وأن معظم الطلبة المستفيدين من البرنامج ينحدرون من عائلات ميسورة الحال على الرغم من أنه قد استفاد منه طلاب فقراء وآخرون ينتمون لعائلات متعلمة نسبياً. ولم يفرض البرنامج قيوداً على المدارس المشاركة فيه، فهذه المدارس غير ملزمة بتقديم علامات الامتحان الذي تجريه لطلابها، وبالتالي فإنه من غير الممكن تقييم كفاءة الطلبة الذين تنطبق عليهم شروط البرنامج ليتم اختيارهم. وأخيراً بينت نتائج الدراسة أن استخدام الكوبونات لم يظهر أي تأثير على التماسك الاجتماعي بين الأفراد، وقد يعزى ذلك إلي أنه تم تطبيقه على نطاقٍ ضيق.

أما عن تجربة تشيلي في خصخصة التعليم، فقد أشارت الدراسة التي قام بها مكوان (Mcewan, 2001) بدأت بتطبيق برنامج الكوبونات مع تخويل مسؤولية التعليم إلى البلديات المحلية. سمح هذا البرنامج لجميع الطلاب أن يلتحقوا بالمدارس الخاصة والعامة. وتتسلم هذه المدارس دفعات شهرية تعتمد على عدد الطلاب المسجلين. وقد راعت هذه الكوبونات الطلاب شديدي الفقر أو الذين يسكنون في المناطق الجغرافية النائية. وبعد تطبيق هذا البرنامج ارتفعت نسبة الملتحقين في هذه المدارس بين عامي (١٩٨١-١٩٩٦) من ١٥٪ إلى ٣٣٪.

وفي كولومبيا، ذكرت دراسة كل من آنجرست، بتنجر، بلوم، كنج وكيرمر (Angrist, Bettinger, Bloom, King & Kermer, 2001) أنه تم تطبيق برنامج موسع لتقديم الدعم المالي للمدارس الثانوية باستخدام الكوبونات عام ١٩٩١ وكانت قيمة الكوبون الواحد حوالي ٥٠٪ من تكلفة الدراسة في المدارس الخاصة، وقدم هذا الدعم للعائلات ذات الدخل المتدنٍّ في الأحياء الفقيرة ولها أطفال في المدارس الحكومية. وبعد تقييم البرنامج تبين أنه ساعد على خفض نسبة التسرب من المدارس بين الطلبة الحاصلين على الدعم المالي وأن الآباء شعروا الرضا بسبب امتلاكهم لقرار اختيار المدرسة التي يرغبون بها لأبنائهم. كما شجع هذا البرنامج العائلات على إنفاق المزيد من المال لتغطية جزء من نفقات تعليم

أبنائهم. أما على التماسك الاجتماعي؛ فقد ساعد هذا البرنامج على دعم التماسك والمساواة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة نتيجة لقدرة الطلبة الفقراء الالتحاق بالمدارس الخاصة أسوة بأبناء الطبقة الميسورة الحال.

وحول تجربة هولندا في مجال خصخصة التعليم، فقد ذكرت دراسة باترنوس (Patrinos, 2002) أن ٧٠٪ من الطلاب في هولندا ملتحقون بمدارس تدار من قبل لجان تعليم خاصة. وبينت الدراسة أن الفاعلية والجودة الأكاديمية للمدارس وحرية اختيار المدرسة من قبل الآباء حالت دون ظهور أي نوع من عدم المساواة بين الطلاب، أو فقدان التماسك الاجتماعي. وفي دراسة أخرى فقد بيّن ليفين (Levin, 2002) أن المدارس التابعة للكنيسة الكاثوليكية في هولندا قد أضافت قيمة تعليمية أكبر لطلابها من المدارس الحكومية. وذكرت الدراسة أن نظام التعليم في هولندا متميز في مجال الخصخصة غير أن التمويل يتم من قبل الحكومة. كما يمتاز النظام بأنه يخضع بشكل قوي للمساءلة من قبل القطاع العام تبعاً لأنظمة وقوانين المناهج وعدد ساعات التدريس، وطرق التقييم والتزويد بالمعلومات.

الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة

تم تطبيق المنهج الوصفي الكمي في هذه الدراسة وتكون مجتمع الدراسة بها من فئتين تربويتين روعي أن يتمثل في أفرادها الجانب التنظيمي والتطبيقي:

الفئة الأولى: تشمل الإداريين التربويين من مديري تربية وتعليم ومديري الشؤون الفنية ومديري الشؤون الإدارية في وزارة التربية والتعليم وعددهم ١٠٥، اختيروا ليمثلوا الجانب التنظيمي الذي يصدر بعض التنظيمات ويسن بعض اللوائح.

الفئة الثانية: المعلمون والمعلمات في وزارة التربية والتعليم؛ اختيروا ليمثلوا الجانب التطبيقي الذي يعرف عن قرب احتياجات التعليم وما فيه من سلبيات.

عينة الدراسة

بلغ المجموع الكلي لأفراد العينة (٤٤٧) فرداً. وتكونت عينة الدراسة من (٥٧) فرداً يمثلون الإداريين التربويين، بمعدل (١٩) فرد يمثلون مديري التربية والتعليم و(١٩) آخرون يمثلون مديري الشؤون الفنية والعدد نفسه يمثل مديري الشؤون الإدارية. وتم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية بحيث يمثلون مناطق المملكة الثلاث المختلفة (الشمال، الوسط، الجنوب). أما عينة المعلمين فقد تكونت من (٣٩٠) معلماً ومعلمة منهم (١٧٠) معلماً و(٢٢٠) معلمة، وتمت عملية الاختيار بالطريقة الطبقية العشوائية كذلك. وتم اختيار عينة المعلمين من مديريتي تربية (بني كنانة وجرش) وتمثلان إقليم الشمال، ومن مديريات تربية (قصبة الزرقاء والرصيفة وعمان الرابعة) وتمثل إقليم الوسط، ومن مديريات تربية (القصر والعقبة ومعان) وتمثل إقليم الجنوب، بحيث تم اختيار المعلمين من أربع مدارس من كل مديرية تنقسم مناصفة ما بين مدارس الذكور والإناث بغض النظر عن نوع المدرسة أساسية أو ثانوية.

ويوضح الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، سنوات الخبرة، والجنس، والعمر والمؤهل العلمي.

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، والجنس، والعمر والمؤهل العلمي

الوظيفة	الجنس		الخبرة			العمر			المؤهل العلمي				
	ذكر	أنثى	أقل من ٥ سنوات	٥ - ١٠ سنوات	أكثر من ١٠ سنوات	أقل من ٣٠ عاماً	٣٠-٤٠ عاماً	أكثر من ٤٠ عاماً	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
الإداريون	٥٧	–	–	–	٥٧	–	–	٥٧	–	–	–	٥٢	٥
المعلمون (النسبة المئوية)	١٧٠ ٤٣٪	٢٢٠ ٥٧٪	٩٠ ٢٣٪	١٨٥ ٤٧٪	١١٥ ٣٠٪	١١٥ ٣٠٪	١٦٠ ٤١٪	١١٥ ٢٩٪	٢٠ ٥,١٪	٢٥٥ ٦٥٪	٥٩ ١٥,٤٪	٥٠ ١٣٪	٦ ١,٥٪

أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من جزأين تضمن الجزء الأول تعبئة المستجيب لمعلومات شخصية، أما الجزء الثاني فتضمن (٦٢) فقرة تمثل ثلاثة مجالات رئيسة هي: أسباب خصخصة التعليم (١٨ فقرة)، والنتائج الايجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم (٢٥ فقرة)، والنتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم (١٩ فقرة)، وصممت على تدرج ليكرت الخماسي، وطلب من أفراد العينة تحديد درجة الموافقة التي تدرجت من (موافق تماماً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً) وأعطيت درجات (١،٢،٣،٤،٥).

صدق الأداة : للتأكد من صدق فقرات الإستبانة المعدة لهذه الدراسة، تم اعتماد الصدق المنطقي الذي يتناول صدق الفقرات واتساقها الداخلي وصياغتها، ولهذا تم توزيع أداة القياس على مختصين في القياس والتقويم واللغة العربية والتربية والاقتصاد وذلك بهدف إبداء الرأي في فقرات الإستبانة من حيث الصياغة والبناء والمحتوى، وكان عددهم ثمانية محكمين وأخذت آراؤهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار، وتم تعديل الأداة في ضوء ملاحظاتهم، بحيث أصبحت في صيغتها النهائية القابلة للتطبيق على أفراد وعينة الدراسة.

ثبات الأداة: تم استخراج الثبات عن طريق الإعادة بحيث تم تطبيقها على (١٨) فرداً من الإداريين التربويين و(٤٠) فرداً من المعلمين والمعلمات، وبعد أسبوعين طبقت الأداة ذاتها على الشريحة نفسها ومن ثم استخِرج معامل ارتباط بيرسون بين محاولتي التطبيق لكل مجال، كما تم إيجاد معامل كرونباخ ألفا بين فقرات كل مجال لتحديد درجة الإتساق الداخلي بين فقرات المجال.

تحليل البيانات

تم تفريغ الاستبيانات ومن ثم إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة وذلك باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتمت المعالجة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الأداة للإجابة عن أسئلة الدراسة الثلاث.

النتائج ومناقشتها

السؤال الأول: ما الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

جدول رقم (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	استفادة الأهل من البرامج النوعية الإضافية التي يوفرها التعليم الخاص	٠,٩٩٢	٣,٩٦٠	١٠	التخلص من بيروقراطية أنظمة القطاع العام	١,١٤٧	٣,٦١٠
٢	توفير جو آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم أثناء الدراسة	٠,٩٨٨	٣,٩٥٠	١١	إشراك أولياء الأمور في برامج التعليم وأنظمته	١,١٠٥	٣,٥٧٠
٣	انخفاض نسبة الرضا عن برامج التعليم في القطاع العام	١,١٣٧	٣,٩٠٠	١٢	استيعاب من هم في سن التعليم كافة	١,١٦٠	٣,٥٣٠
٤	زيادة مستوى التحصيل لدى الطلبة	١,٥١	٣,٨٤٠	١٣	مسايرة التحول العالمي نحو الخصخصة	١,٨١٠	٣,٥٣٠
٥	وصول المدارس الحكومية إلى طاقتها الاستيعابية القصوى	١,٥٩٠	٣,٧٤٠	١٤	تلبية الطلب والضغط المتزايد على التعليم	١,٢٨٠	٣,٤٨٠
٦	تلبية مبدأ من يستفيد من التعليم يدفع كلفته	١,٦٥	٣,٧٢٠	١٥	تخفيض النفقات الحكومية على التعليم	١,٢٠٧	٣,٣٦٠
٧	التوسع في نشر التعليم	١,١٠٩	٣,٧٠٠	١٦	الاستجابة لشروط الدول والمؤسسات المانحة مثل (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)	١,٣١١	٣,٣٤٠

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٨	تطوير الخدمات التعليمية	١,٢٠٤	٣,٦٨٠	١٧	حل مشكلات تمويل التعليم	١,٢٥٧	٣,٣١٠
٩	زيادة الإنتاجية في قطاع التعليم	٣,٦٥٠	١,٠٩٨	١٨	انعدام الثقة بالتعليم العام	٣,٠٩٠	١,٣٦٦

المقياس:١= غير موافق إطلاقاً، ٢= غير موافق، ٣= محايد، ٤= موافق، ٥= موافق تماماً

يبين الجدول رقم (٢) الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر أفراد العينة ككل. وجاءت النتائج مرتبة وفق متوسطات درجة الموافقة كما هو مبين. وتراوحت قيمة المتوسطات الحسابية ما بين (٣,٠٩ – ٣,٩٦). وتبين النتائج أن أهم الأسباب التي قد تدفع إلى خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر أفراد العينة هي:

١ – استفادة الأهل من البرامج النوعية الإضافية التي قد يوفرها التعليم الخاص.

٢ – توفير جو آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم أثناء الدراسة.

٣ – انخفاض درجة الرضا عن برامج التعليم في القطاع العام. أما أقل الأسباب التي قد تدفع إلى الخصخصة فكانت: انعدام الثقة بالتعليم العام.

من الواضح أن اعتبار "استفادة الأهل من البرامج النوعية الإضافية التي يوفرها القطاع الخاص" كأهم الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم في الأردن يؤكد على افتقار التعليم الحكومي لهذا النوع من البرامج، الأمر الذي يدفع أولياء الأمور بالبحث عن تعليم متميز لأبنائهم في مدارس القطاع الخاص. ويؤكد هذا الرأي أعداد الطلبة في مدارس القطاع الخاص في الأردن، ففي عام ١٩٨٧ / ١٩٨٨ بلغت نسبة عدد طلبة المدارس الخاصة إلى عدد طلبة وزارة التربية والتعليم (١٤٪)، وارتفعت هذه النسبة الى (١٧٪) في العام الدراسي ١٩٩١ / ١٩٩٢، ووصلت إلى (٢٦٪) في العام الدراسي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (مديرية التعليم الخاص، ٢٠٠٣).

أما توفير جو آمن يحترم الطلاب ويشعرهم بإنسانيتهم أثناء الدراسة فهو من الأسباب الهامة التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم واحتلت المرتبة الثانية من حيث أهميتها. وهي نتيجة تعزى أيضاً إلى ظروف التعليم الحكومي، وأنه - أي التعليم الحكومي - بحاجة إلى توفير جو آمن للطلاب، وإلى ترسيخ المفاهيم الحديثة للتربية تقوم على أساس أن الطالب هو محور العملية التعليمية التعلُّمية والأساس فيها، ولم يعد دوره يقتصر على كونه متلقياً للمعلومات فقط. كما أن التعليم الحكومي بحاجة لإحداث تغيير في الأسلوب التقليدي المتبع في المدارس، بزيادة الاهتمام بالطالب وحثه على المشاركة والإبداع وأن يشعر الطالب بإنسانيته وأهميته، وأنه قادر على الحوار والمناقشة في جو ديمقراطي يضمن فيه حرية إبداء الرأي وحسن الاستماع من قبل مدير مدرسته ومعلمه وزملائه الطلاب. وهو ما أكدته الرؤية المستقبلية المقترحة للنظام التربوي في الأردن (منتدى التعليم في أردن المستقبل، ٢٠٠٢) التي تدعم وتؤكد ضرورة إحداث تحول نوعي في دور الطالب ونقل الطالب من الدور التقليدي ليكون له دور إيجابي، بأن يتحول من متلق ومشارك مشاركة محدودة، إلى مشارك فاعل وخلاق يناقش ويحاور، وأن يمتلك القدرة على عرض أفكاره بجرأة وحرية ونقد أفكاراً قائمة مع عرض أفكاراً بديلة من جهة مع القدرة على التفاعل مع تكنولوجيا العصر وعلى استخدام الحاسوب بمهارة فائقة، وإجادة اللغات الأجنبية وتوظيفها واتخاذ قراره ذاتيا. وفي ظل الخصخصة يشعر الطالب بأن وجوده هو أحد مقومات المدرسة، باعتقاده أن ما يتحمله من تكلفة هو مصدر التمويل الأهم للمدرسة، مما يزيد من ثقته بنفسه ويساعده على التعبير عن رأيه.

وهنا لا بد من مناقشة صريحة وعلنية لسياسات التعليم العام بكافة فئاته، وتجديد عقول الهيئة التعليمية لتتوافق مع العصر ومتطلباته. فلابد من تغيير سياسة التعليم التقليدي الذي يعتمد على الحفظ فقط الى مفهوم تعليمي

جديد يستطيع التلميذ معه التحرر من الخوف والتردد، الى المشاركة والتفاعل؛ فالتعليم التقليدي أصبح ظاهرة سلبية في النظم التربوية نظرا لاعتماد هذا الأسلوب على غلق باب الخلْقِ والإبداع أمام التلاميذ في كافة المدارس بل العكس تماماً، بل يزرع فيهم ما هو أبعد من ذلك وهو عدم الثقة بالنفس والخجل الشديد الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى التشنج أثناء الحديث عن أي موضوع مطروح للنقاش.

وفي حال توفير الأمن للطالب وإشعاره بإنسانيته خلال وجوده في المدرسة تكون المدارس قد نجحت في رفد المجتمع بجيل مسؤول يفهم حق الفهم معنى الديمقراطية ويقدرها ويحترمها، ويتلقى الطالب تعليمه في جو ديمقراطي حر ويمارس خلال هذه الفترة الحرية المسؤولة ويتعلم الحوار الحر المسؤول والاستماع للرأي الآخر.

وأشارت النتائج إلى أن من الأسباب الهامة التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم هو "انخفاض نسبة الرضا عن برامج التعليم في القطاع العام". كما أشارت النتائج إلى أن أقل الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم في الأردن هو "انعدام الثقة بالتعليم العام" ويعد ذلك مؤشراً واضحاً على أن هنالك عدم رضا عن التعليم الحكومي ولكن عدم الرضا هذا لم يصل لمرحلة انعدام الثقة. فالتعليم الحكومي لازال يحظى بالثقة من قبل الأفراد؛ ولكنهم - أي الأفراد - يشعرون بأن هنالك حاجة لتحسين جودة التعليم وأن على المدارس أن تقدم تعليم أفضل لأبنائهم. ويمكن أن نستنتج من النتائج السابقة أن أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى خصخصة التعليم هي أسباب أكاديمية تتمحور حول الطالب والأساليب التعليمية والبرامج التي تقدم له.

السؤال الثاني: ما النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس	٣,٩٩٠	١,٠٦٨	١٤	توفير المباني والمرافق التعليمية بشكل أفضل	٣,٧١٠	١,٠٧٦
٢	زيادة مقدرة النظام التربوي الأردني على المنافسة الدولية	٣,٩٥٠	١,٤٩	١٥	ربط رواتب المعلمين بمدى تحصيل الطلبة في الثانوية العامة	٣,٧٠٠	١,٣٠٣
٣	تحسين الكفاءة التدريسية للمعلمين	٣,٩١٠	١,٤٤٠	١٦	توفير الأجهزة والاحتياجات التعليمية بشكل أفضل	٣,٦٩٠	١,٠٦٥
٤	حسن التعامل مع أولياء الأمور	٣,٩٠٠	١,٠٩٤	١٧	الحد من تدخل الأنظمة الحكومية في النظام التعليمي	٣,٦٤٠	١,٢٥٩
٥	ربط رواتب المعلمين بالكفاءة	٣,٨٤٠	١,٢٢٧	١٨	حسن التعامل مع الطلاب في المدارس	٣,٦٣٠	١,١٤٧
٦	خفض نسبة التسرب في المدارس	٣,٨١٠	١,١٢٨	١٩	الاستغلال الأمثل للموارد التعليمية	٣,٥٦٠	١,١٩٣
٧	حسن اختيار المعلمين	٣,٨٠٠	١,١٠٧	٢٠	الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات	٣,٤٦٠	١,٥٨٠
٨	التنافس بين المؤسسات التعليمية	٣,٧٩٠	١,١٠٦	٢١	المرونه في صياغة الأنظمة وتطبيقاتها	٣,٣٩٠	١,٢٦٥
٩	تحسين الكفاءة الإدارية لمدراء المدارس	٣,٧٩٠	١,٩٢٠	٢٢	تحسين فرص التعاون بين الإدارة والمعلمين	٣,٣٨٠	١,٠٧٥
١٠	التنوع في برامج التعليم	٣,٧٦٠	١,١١٢	٢٣	تحسن فرص التعاون بين الإدارة والمعلمين	٣,٣٠٠	١,٣٢١
١١	إيجاد نظام مساءلة واضح	٧٤٠.٣	٤٦٥.١	٢٤	الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما فيها العنصر البشري	٣,٢٨٠	١,٣٤٥

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٢	إيجاد نظام مساءلة صارم	٣,٧٢٠	١,٢٥٧	٢٥	القليل من بيروقراطية القطاع العام	٣,١٣٠	١,٣٠٧
١٣	الاستفادة الأكبر من المستجدات التربوية	٣,٧١٠	١,١٥٤				

المقياس :١= غير موافق إطلاقاً، ٢= غير موافق، ٣= محايد، ٤= موافق، ٥= موافق تماماً

بين الجدول رقم (٣) النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر أفراد العينة. وجاءت النتائج مرتبة وفق متوسطات درجة الموافقة كما هو موضح في الجدول. وتراوحت قيمة المتوسطات الحسابية ما بين (٣,١٣-٣,٩٩). ومن الواضح من الجدول أن أهم النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر أفراد العينة هي:

١ - تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس.

٢ - زيادة مقدرة النظام التربوي الأردني على المنافسة الدولية.

٣ - تحسين الكفاءة التدريسية للمعلمين. أما أقل النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم فكانت: التقليل من بيروقراطية القطاع العام.

وتعزى النتيجة السابقة إلى احتياجات التعليم الحكومي وما فيه من سلبيات مما يؤكد حاجة مدارس القطاع العام لتحسين الكفاءة التعليمية لها، وهذا سيعمل بالتأكيد على زيادة مقدرة النظام التربوي الأردني على المنافسة الدولية، ولتحقيق ذلك لابد من تحسين وتطوير الكفاءة التدريسية للمعلمين، ويعتقد أفراد العينة أن الخصخصة ستوصل الكفاءة إلى المستوى الأمثل إذا أصبحت المدارس تدار من قبل القطاع الخاص. وتتوافق هذه التوجهات مع مخرجات منتدى التعليم في أردن المستقبل (٢٠٠٢) والإستراتيجيات المقترحة لتحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم في الأردن وتجديد كفايات المعلم وأدواره

ليتناسب مع عصر الاقتصاد المعرفي. وفي هذا الميدان، ولتحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم في الأردن، بدأت وزارة التربية والتعليم ببرنامج تدريبي للمعلمين يقوم وفق حاجات وأولويات كل معلم؛ فالحاجات التدريبية تختلف من فرد لآخر، والغاية النهائية هو أن يكون المعلم قادراً على القيام بواجبه في ظل التجديدات التربوية، تحت مظلة الاقتصاد المعرفي.

كما أشارت النتائج إلى أن التقليل من بيروقراطية القطاع العام هي من أقل النتائج الإيجابية التي قد تنتج عن الخصخصة. ويمكن أن تعزى النتيجة السابقة إلى عدة احتمالات، منها أن القطاع العام لا يعاني من البيروقراطية، أو أن بيروقراطية القطاع العام أمر واقع لا يمكن لأي إجراء أن يقلل أو يحد منه حتى لو تم خصخصة التعليم. والاحتمال الأخير أن البيروقراطية ليست حكراً أو سمة من سمات القطاع العام، وإنما تمتد أيضاً إلى القطاع الخاص.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة السعافين (٢٠٠٥) التي أجريت في الإمارات العربية المتحدة، وخلصت نتائجها إلى أن أداء المعلم كان له أثر كبير في تحصيل الطالب وقد تفوق أداء معلمين المدارس الخاصة على المدارس الحكومية.

ولم تتناول أي من الدراسات السابقة باستثناء دراسة المانع تأثير الخصخصة على بيروقراطية القطاع العام. فمن ناحية أولى، اتفقت هذه الدراسة مع دراسة المانع (٢٠٠٣) التي تلخصت نتائجها في أن الخصخصة ستلبي احتياجات أكاديمية تمثلت بتطوير الخدمات التعليمية وتنويع برامج التعليم ورفع كفاية المؤسسات التعليمية، ومن ناحية أخرى اختلفت الإثنتان على تمكن الخصخصة من تلبية احتياجات إدارية وتنظيمية مع الحاجة للسرعة في إنجاز القرارات، والتقليل من الإجراءات المعقدة. حيث يرى أفراد عينة الدراسة الحالية أنَّ التوجه نحو الخصخصة لن يقلل من بيروقراطية القطاع العام.

السؤال الثالث: ما النتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم؟

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للنتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تسرب المعلمين الأردنيين من المهنة	٣,٥٦٠	١,٣٥٨	١١	التركيز على الأهداف الربحية قبل التعليمية	٣,٣٧٠	١,٤١٩
٢	زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	٣,٥٦٠	١,٣٥٨	١٢	إهمال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	٣,٣٤٠	١,٤١٢
٣	إضعاف روح الولاء والانتماء للوطن	٣,٥١٠	١,٤٤٤	١٣	التركيز على الكم بهدف تحقيق أعلى ربح	٣,٢٦٠	١,٣٨٠
٤	استهتار الطلبة بتعليمات الانضباط المدرسي	٣,٥١٠	١,٤٤٥	١٤	التركيز على جاذبية المظهر وإغفال المضمون	٣,٢٥٠	١,٣٤٤
٥	خفض أجور المعلمين	٣,٤٦٠	١,٣٥٢	١٥	التساهل في منح الشهادات التعليمية	٣,٢٣٠	١,٣٩٩
٦	تهديد الأمن الوظيفي للمعلمين	٣,٤٦٠	١,٣٥٢	١٦	تحول التعليم إلى تجارة	٣,١٥٠	١,٣٦٦
٧	الحد من عدالة الفرص التعليمية	٣,٤١٠	١,٦١٠	١٧	دعم توظيف معلمين غير أردنيين	٣,١٤٠	١,٦٥٠
٨	تهديد الأمن الوظيفي لمديري المدارس	٣,٤١٠	١,٣٦٠	١٨	إبعاد القطاع العام عن الإشراف على التعليم	٣,٠٤٠	١,٣٤٤
٩	إبعاد القطاع العام عن الرقابة على التعليم	٣,٣٩٠	١,٤١٢	١٩	خفض جودة التعليم	٣,٩٧٠	١,٣٧٥
١٠	احتكار الخدمات التعليمية	٣,٣٩٠	١,٣٨٥				

المقياس :١= غير موافق إطلاقاً، ٢= غير موافق، ٣= محايد، ٤= موافق، ٥= موافق تماماً

بين الجدول رقم (٤) النتائج السلبية التي قد تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر أفراد العينة. وجاءت النتائج مرتبة وفق متوسطات درجة الموافقة كما هو موضح في الجدول. وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات المكونة لمجال النتائج السلبية من وجهة نظر أفراد العينة (٢,٩٧-٣,٥٦). وكانت أبرز هذه النتائج السلبية التي من المتوقع أن تنتج عن خصخصة التعليم هي:

١ - تسرب المعلمين الأردنيين من المهنة.

٢ - زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣ - إضعاف روح الولاء والانتماء للوطن.

٤ - استهتار الطلبة بتعليمات الانضباط المدرسي. وكانت أقل المتوسطات للفقرات " خفض جودة التعليم " و" إبعاد القطاع العام عن الإشراف على التعليم" و"دعم توظيف معلمين غير أردنيين" وكذلك " تحول التعليم إلى تجارة".

كانت أهم النتائج السلبية هو تسرب المعلمين الأردنيين من المهنة؛ فالقطاع الخاص قد يلجأ لتعيين معلمين غير أردنيين سعياً وراء التقليل من التكلفة لتحقيق مزيدٍ من الأرباح. ولهذا فقد تنخفض أجور المعلمين بسبب ميل المدارس الخاصة إلى تعيين معلمين غير أردنيين لارتفاع أجر المعلم الأردني مقارنة بغيره في بعض الدول، مما يهدد الأمن الوظيفي للمعلمين ومديري المدارس. ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن وزارة التربية والتعليم تسمح لغير الأردنيين بممارسة مهنة التعليم في المدارس الخاصة بموجب موافقة خاصة منها.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة المانع (٢٠٠٣) التي أشارت نتائجها إلى أنه من المشكلات المتوقعة لخصخصة التعليم هي تسرب المعلمين المواطنين (السعوديين) من المهنة نتيجة لتعيين القطاع الخاص معلمين وافدين بأجور متدنية ومن ثم خفض أجور المعلمين المواطنين (السعوديين).

كما بينت الدراسة الحالية أن خصخصة التعليم قد تؤدي إلى زيادة رسوم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، فهذا النوع من التعليم يتطلب إمكانيات كبيرة

وكوادر بشرية مؤهلة خاصة من القائمين عليه. وأيضا ارتفاع التكلفة المادية للمعدات والتجهيزات اللازمة لهذا النوع من التعليم، وتتمثل في معينات السير والحركة في حالة الإعاقة الحركية، بينما تحتاج الإعاقة السمعية إلى أجهزة السَّمع وتتطلب الإعاقة البصرية كتباً ومناهج بطريقة بريل، إضافة إلى معينات أخرى للتعلم بواسطة اللمس، ومثل هذه المعدات ذات تكلفة مادية مرتفعة. وأخيراً فإن قلة عدد هذه الفئة مما يؤدي لزيادة التكلفة الرأسمالية[١] لهذا النوع من التعليم. ولهذا فإن تعليم هذه الفئة لا يمثل استثماراً بالنسبة للمدارس الخاصة، حيث إن تعليمها يتم في المدارس الخاصة مقابل رسوم إضافية يتحملها ولي الأمر.

وأشار أفراد العينة إلى ظهور مشكلة استهتار الطلبة بتعليمات الانضباط المدرسي تحت مظلة الخصخصة، وهذه التوقعات إنما تنم عن شعور بعدم الثقة في التعليم الخاص، وبسيطرة المفاهيم الخاطئة عن المدارس الخاصة بالأذهان، والاعتقاد بأن المدارس الخاصة هي أكثر تساهلاً أو أنها مدارس لإنجاح الكسالى من الطلاب، وتعمل على إيواء أصحاب السلوكيات المرفوضة الذين فصلوا من مدارس القطاع العام كما تعكس المفهوم السائد وهو أن إرضاء ولي الأمر يحتل ذروة سلم أولويات مدارس هذا القطاع.

أما أقل النتائج السلبية توقعاً، فهي خفض جودة التعليم. وتعزى النتيجة السابقة إلى أن الخصخصة تسعى دائماً لتحسين نوعية الخدمة أو السلعة التي تنتجها، وما تبحث عنه أي مدرسة خاصة هو الجودة والتميز، لأن ذلك يضمن لها إرضاء زبائنها وبالتالي يرضيها مادياً ويزيد من أرباحها، كما أن للتعليم حساسيته وأهميته لجميع الأفراد والحكومة على حد سواء، ولهذا فلن يسمح أي من الأطراف على أن يتحول التعليم إلى تجارة ورغم وجود المدارس الخاصة فإن القطاع العام في وقتنا الحاضر له دور كبير في الإشراف ومتابعة المدارس

(١) التكلفة الرأسمالية هي إجمالي رأس المال الثابت ورأس المال العامل وهي تكلفة جميع العناصر التي يتكون منها مشروع التعليم (كلفة بناء المدرسة، الأدوات، المواصلات، المعلم، الكتب.....الخ)، وهو ما يعرف برأس المال. وعند ارتفاع عدد الطلاب تنخفض التكلفة الرأسمالية (رأس المال / عدد الطلاب)، وبالتالي فإنه عند انخفاض عدد الطلاب ترتفع الكلفة الرأسمالية.

الخاصة إدارياً وفنياً ولهذا فهم لا يتوقعون ظهور مثل هذه المشكلة في حال تطبيق خصخصة التعليم. كما خلصت الدراسة الحالية إلى أن أقل النتائج السلبية توقعاً في ظل الخصخصة أيضاً تحول التعليم إلى تجارة وهي نتيجة منطقية، فتجارب الدول الأخرى في مجال خصخصة التعليم؛ توضح أن التوجه نحو خصخصة التعليم هو توجه عالمي ولم يحول التعليم إلى تجارة في هذه الدول، بل إنه في دول كثيرة قد ساعد على تحسين نوعية التعليم وجودته، كما أن التعليم تحت مظلة الخصخصة سيخضع لآلية السوق وهي بالطبع ستكون كفيلة بإخراج كل ما يرفضه الآباء من السوق، ومعظم الآباء يبحثون عن نوعية تعليم فُضلى تُقدم لأبنائهم أولاً. كما أن المدارس الخاصة الحالية وهي إحدى صور الخصخصة ولا تتعامل مع التعليم على أنه تجارة وأن العديد من هذه المدارس تتميز بنوعية التعليم الذي تقدمه لطلابها، إضافة إلى أن الحكومة لن تسمح بذلك في حال التوجه نحو خصخصته.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة المصري (٢٠٠٣) التي أشارت إلى أن المؤسسات التعليمية تتنافس بتقديم خدمات ذات نوعية عالية في ظل الخصخصة، وذلك لجذب الدارسين.

كما اتفقت مع دراسة راوس (Rouse, 1998) حول تطبيق برنامج خصخصة المدارس باستخدام الكوبونات في ميلاووكي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الجوانب الهامة التي أظهرتها الدراسة أن هذا البرنامج وجد ليعالج مشكلة غياب جودة التعليم في المدارس الحكومية القاطنة في المناطق الريفية.

واختلفت نتائج هذه الدراسة مع ما أفرزته دراسة المانع (٢٠٠٣) التي أشارت إلى ظهور مشكلة التعامل مع التعليم كميدان للتجارة، مما قد يؤدي إلى تهاون في الجودة العملية بسبب الحرص على تقليل التكلفة المادية. واختلفت كذلك مع دراسة مكوان (Mcewan, 2001) حول تجربة تشيلي في خصخصة التعليم من خلال برنامج الكوبونات، وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه لا يمكن الجزم بأن المدارس الخاصة أكثر فاعلية من المدارس الحكومية. وقد يعود هذا لاختلاف البيئة في الدراستين، أو ربما لآلية تطبيق البرنامج.

كما اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة باترنوس (Patrinos, 2002) حول تجربة هولندا في مجال خصخصة التعليم، وبينت نتائج هذه الدراسة إلى أن الفاعلية والجودة الأكاديمية للمدارس وحرية اختيار المدرسة من قبل الآباء، حالت دون ظهور أي نوع من عدم المساواة بين الطلاب، أو فقدان التماسك الاجتماعي.

وربما يعزى الاختلاف ما بين نتيجة هذه الدراسة وما بين الدراسات التي أجريت في دول عدة إلى اختلاف البيئة الاجتماعية والظروف الاقتصادية مابين الأردن وكل من الدول الأخرى التي أجريت فيها الدراسات السابقة إضافة إلى اختلاف الفترة الزمنية بينهما.

ملخص نتائج الدراسة

يمكن أن نستنتج أن أهم الأسباب والاحتياجات التي تدعو إلى خصخصة التعليم من وجهة نظر المعلمين والإداريين هي أسباب أكاديمية، تتمحور حول التحصيل العلمي للطالب والأساليب التعليمية والبرامج التي تقدم له، ولتحقيق ذلك لابد من تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس والكفاءة التدريسية للمعلمين حتى يستطيع النظام التربوي الأردني أن يكون قادراً على المنافسة الدولية. ويمكن للخصخصة أن تزيد من كفاءة وفعالية المدارس. ومن غير المعقول التمييزُ بين الموظف في القطاع الخاص ونظيره في القطاع العام، فلو تم تبادل المواقع بين الإثنين فإن الموظف الأخير قد يُبْدِع في القطاع الخاص، والمدير الناجح في القطاع الخاص قد يتراجع مستوى أدائه عندما يستوعبه القطاع العام ويطبعه بطبعه. لأن الكفاءة العملية أو عدمها لاتتوقف على صفات الشخص المعني فقط بل على بيئة العمل أيضاً. ومن المعروف أن العمل الحكومي مقيدٌ باللوائح والتعليمات الجامدة، بينما يمتاز القطاع الخاص بالحرية والقدرة على اتخاذ القرارت السريعة، التي تعتبر من الدعائم الهامة للنجاح.

أما أهم المشكلات التي توقع المعلمون والإداريون أن تنتج عن خصخصة التعليم في الأردن فهي مشكلات متعددة من الصعب تصنيفها ضمن محاور، وهذا يشير إلى الصورة القاتمة التي يتوقعها المعلمون والإداريون للمدارس في

حال التوجه نحو الخصخصة. وترى الدراسة أن خصخصة التعليم ستعمل على تغيير هذه الصورة القاتمة، وإزالة المفاهيم الخاطئة من الأذهان ؛ فالخصخصة من شأنها خلق جو تنافسي بين المدارس، ومنح الطالب حرية في اختيار المدرسة التي يرغبها. ومن المعلوم أنه يتم الاستجابة لنوعين من الطلب بالمفهوم الاقتصادي أيٍّ منظومة أو مؤسسة تعليمية في كل منظومة تعليمية أو أية مؤسسة تعليمية، أحدهما مجتمعي يحتاجه المجتمع لمسيرته وصيرورته الوطنية العامة والآخر فردي أو أسري يلبي رغبة الأفراد والأسر في الحراك الاجتماعي. والمطلوب دائماً إيجاد نوع من التوازن بين منافع الطلب الأسري أو الفردي وبين الطلب المجتمعي العام بما لا يخل بأصول القدرات التعليمية وبمبدأ تكافؤ الفرص.

التوصيات والتطبيقات التربوية

من خلال النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة فإنه يمكن تقديم التوصيات والتطبيقات التالية لصانعي السياسة التربوية:

١ - العمل على تطوير المدارس الحكومية بحيث تصبح قادرة على تلبية حاجات المجتمع ومواجهة تحديات العولمة. وهذا يعني أنه ينبغي إضافة برامج نوعية على التعليم تنمي التفكير والإبداع عند الطلبة، ومراجعة النظام التعليمي باستمرار مع التركيز على الجوانب الأكاديمية وربطها باحتياجات السوق إضافة إلى التركيز على العلوم التقنية لإنشاء قاعدة من العمالة المتعلمة والمنافسة في عالم التقنية.

٢ - العمل على تحسين الكفاءة التعليمية للمدارس وذلك من خلال التقييم المدرسي وإيجاد نظام لمراقبة ومراجعة وتقييم أداء المدارس عن طريق مجموعة من الوسائل منها مراقبة مدى تحصيل الطلاب في الاختبارات الدورية وكذلك السجلات والتقارير المدرسية إضافة إلى الملاحظة الواقعية المستقلة وإجراء المسوح الإحصائية عن الطلبة وأولياء الأمور

والمعلمين والمرشدين التربويين لاستطلاع أرائهم حول المدرسة والأداء المدرسي للتأكد من ضمان جودة التعليم واستمرارية التطوير.

٣ - من خلال الدراسة تبين أن الخصخصة قد تؤدي إلى زيادة فاعلية النظام التعليمي وقدرته التنافسية إلا أنه يجب:

- أن يحرص القائمون على مسألة خصخصة التعليم على وجود هيئة وطنية للاعتماد الأكاديمي للتأكد من أن المعايير الأكاديمية في التعليم الخاص وضبط النوعية منفذة حسب الأسس العلمية. وأن يضعوا مجموعة من الضوابط والمعايير المحكمة للعملية التعليمية في مرحلة خصخصتها بحيث لا ينعكس ذلك سلبياً على المستوى الدراسي للطلاب ومخرجات التعليم بوجه عام ومن أهم هذه الضوابط وضع معايير محددة لمستوى المدرسين وأعضاء الهيئة التدريسية من حيث المؤهلات والخبرات وإمكاناتهم التعليمية.
- المحافظة على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة عند الحديث عن خصخصة التعليم، بحيث يقدَّم التعليم لهم مقابل رسوم رمزية، أو تتحمل الحكومة تكاليف هذه الخدمة.
- أن تكون الخصخصة مقبولة ومرغوباً بها سياسياً بين أصحاب القرار والمواطنين وهذا لا يكون إلا بتوضيح مزايا الخصخصة وإبراز نجاحاتها، ومن هنا يأتي دور الإعلام والتوعية للتغلب على العقبات وتمهيد الطريق.
- أن تكون الخصخصة ممكنة من الناحية العملية؛ بأن تملك الحكومة القدرة على التغيير والصمود أمام المعارضة أو المقاومة للخصخصة إن جاز التعبير.
- أن تتصف الخصخصة بالمصداقية حيث أنه لا يتوصل إلى نجاح بدونها؛ فالموظفون يجب أن يكونوا مقتنعين بالتزام الحكومة بصون حقوقهم.

Towards Privatization of Education in Jordan: Causes and Expected Results

Dr. Osama M. Obiedat
Faculty of Educational Sciences
Hashimite University
H.K.J.

Asma K. Mohamed
Al-Husain Comprehensive
Secondary School for Girls
Zarqa'a, H.K.J.

ABSTRACT

The aim of the study is to investigate the move towards privatization of education in Jordan; the causes, and the positive as well as the negative results.

A 62 - item questionnaire was designed to collect data from 57 educational administrators and 390 teachers from the Jordanian Ministry of Education.

The study showed that the main reasons for moving towards privatization could be: giving parents the opportunity to take advantage of the high quality programs available in the private sector, providing safe environment for students, and the dissatisfaction with the public educational programs. The study showed that as a result of privatizing education, the quality of educational programs and that of teachers will improve. Also, the ability of the educational system to compete internationally will increase. Finally, the negative results that might occur as a result of privatization might be increasing the tuition of students with special needs and increasing the percentage of teachers who quit the profession.

المراجع

١ - أبيض، ملكة (١٩٩٧). خصخصة التعليم بين الربحية المادية وتطلعات الحكومات. **مجلة التربية**، ١٢٢، ٧٣.

٢ - الأحمد، عدنان (٢٠٠٠). التمويل العام والخاص للتعليم العالي: استراتيجية مقترحة. الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت: لبنان، ٩-١٣.

٣ - بدر، ماجد (١٩٩١). تمويل التعليم ما قبل العالي في الأردن: المشكلات والحلول المقترحة. عمان: وزارة التربية والتعليم.

٤ - خصاونه، أنور (١٩٩٥). تمويل التعليم العام وقياس طاقة الأردن المالية لتمويل التعليم. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

٥ - رحمة، انطون حبيب (٢٠٠٢). **استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربي - رؤى مستقبلية**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٦ - الزعبي، زهير (١٩٩٧). نموذج مقترح لتمويل التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد: الأردن.

٧ - السعافين، أماني (٢٠٠٥). هل يختلف أداء المعلمين في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية؟ دراسة لم تنشر بعد.

٨ - عابدين، محمد عبد القادر (٢٠٠٠). أسباب إلحاق الوالدين أبنائهم بالمدارس الخاصة وعلاقتها ببعض المتغيرات. **مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية**، ٣،٥٣-٨٧.

٩ - علي، سعيد إسماعيل (١٩٩٨). **التعليم والخصخصة**. مركز دراسات الأهرام، ١٠٥،٧١-٧٢.

١٠- عمار، حامد (١٩٩٧). خصخصة التعليم بين الربحية المادية وتطلعات الحكومات. **مجلة التربية**، ١٢٢، ٧٣.

١١- قندح، عدلي (١٩٩٦). مفهوم التخاصية. ملحق برنامج التخصيص وسياسات البنك الدولي، الأردن، ١٧، ٣-٥.

١٢- المانع، عزيزة (٢٠٠٣). هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم فيه. **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية**، ١٩(١)، ٩٩-١٣٩.

١٣- المصري، منذر (٢٠٠٣). التمويل وحشد الموارد للتعليم العالي. الأردن: المركز الوطني تنمية الموارد البشرية، الأردن.

١٤- منتدى التعليم في أردن المستقبل (٢٠٠٢). نحو رؤية مستقبلية للنظام التربوي في الأردن. ١٥-٢٠٠٢/٩/١٦، عمَّان.

١٥- الهيئة العامة للتخاصية (٢٠٠٠). **قانون التخاصية**. عمان، الأردن.

١٦- وزارة التربية والتعليم، مديرية التعليم الخاص في محافظة العاصمة. التقرير الإحصائي ٢٠٠٣. الأردن.

17 - Angrist, T.D.; Bettinger, E.; Bloom, E.; King, E.; & Kermer, M. (2001). Vouchers for private schoolings in Colombia: Evidence from a randomized experiment**. American Economic Review,** 92 (5), 1535-1558.

18 - Fitz, J. & Beers, B. (2002). Education Management Organization and the Privatization of Public Education: A cross-National Comparison of the USA and Britain, **Comparative Education,** 38 (2), 137-154.

19 - Levin, J. (2002). **Essays In The Economics of Education.** Tinbergen Institute Research Series, Amsterdam: Tinbergen Institute.

20 - Mcewan, P.J. (2001). The Effectiveness of Public, Catholic and Non-Religious private schools In Chile's Voucher System. **Education Economics**, 9 (2), 103-128.

21 - Murphy, J. (1996). **The Privatization of Schooling: Problems and Possibilities**. California: Crowin Press.

22 - Patrinos, H. M. (2002). Private education provision and public finance: The Netherlands as possible model. Occasional paper, National Center For The Study of Privatization in Education, www.Ncspe, 59, 211-270.

23 - Rouse, C. E. (1998). Private school vouchers and student achievement: An evaluation of the Milwaukee Parental Choice Program. **Quarterly Journal of Economics**, CX III, 553-602.